# دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

# دراسة حالة الجزائر


***من إعداد***

**د* بجيح خيرة**

**عضوة بمخبر بوادكس**

**khayrab@yahoo.com**

**جامعة مستغانم**

**د* حواس آمين**

**أستاذ مساعد ب**

**جامعة تيارت**



**الملخص :**

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري ، و هذا بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات و التقارير المتعلقة بعلاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في اقتصاد الجزائر ، مع استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي توصلنا من خلاله إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر جوهر عملية تنمية الاقتصاد و أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة و خلق مناصب الشغل و توفير احتياجات السكان والمساهمة في التجارة الخارجية من خلال المساهمة بنسبة حتى و لو ضعيفة في عملية التصدير و منه يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد دعائم للنهوض بالاقتصاد الوطني و نواة الاقتصاد الناجح .



**الكلمات المفتاحية** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الناتج الداخلي الخام ، القيمة المضافة ، التشغيل ، التجارة الخارجية.



abstract:

The study aims to highlight the role of small and medium enterprises in the development of the Algerian economy, based on a set of statistics and reports on the relationship of small and medium enterprises with a set of economic and social indicators in the economy of Algeria, using the analytical descriptive approach in which we found that Small and medium enterprises are the core of the process of economic development and an effective tool to achieve economic development by contributing to the gross domestic product and creating value added, creating jobs, providing the needs of the population and contributing to foreign trade through Contribution even if it is weak in the export process from which small and medium enterprises can be considered one of the pillars to promote the national economy and the nucleus of the successful economy.



Keywords: small and medium enterprises, gross domestic product, value added, employment, foreign trade.

**مقدمة :**

بعد أن وصلت الجزائر في بداية 2015 إلى درجة المديونية و احتمال الخضوع إلى المشروطية الخارجية نتيجة انخفاض الحاد في أسعار البترول ، أصبح البحث عن الآليات الكفيلة للاكتفاء الذاتي و تنويع اقتصادنا و الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع هو التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة،و هذا لمواجهة هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار البترول المفاجئ، فبالرغم من النتائج المحققة السابقة في مسار الإصلاحات التنموية ، إلا أنه بقي معدل الخطر مرتفعا نظرا أن اغلب النشاطات الاقتصادية تمول من إيرادات مادة الطاقة التي تتحكم في متغيرات السوق العالمي. فيجب هنا أن تشرع الجزائر في تطبيق سياسة مصممة على :[1]

- تنمية الإنتاج الوطني للسلع و الخدمات لتعويض استيرادها.
- توفير شروط التنمية المبنية على الاستثمار و إنشاء مؤسسات في جميع القطاعات.
- توفير الشروط التي تمكن من رفع تنافسية المؤسسات قادرة على مواجهة رهانات العولمة .
- ضمان حماية ناجعة للصناعات الفتية .
- تحفيز الصادرات خارج المحروقات بفعالية .

و هذا لتحقيق الأهداف المنشودة في آفاق 2020 و هي :

- بلوغ نسبة نمو متوسط تبلغ 8 %.
- استحداث مناصب عمل دائمة و تقليص البطالة .
- زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرفعه إلى 15%.
- تقليص فاتورة الاستيراد ب 15 مليار دولار.
- زيادة الصادرات خارج المحروقات بقيمة 10 مليارات دولار.

و من اجل إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة الركود و تحقيق الأهداف المنشودة و تطبيق السياسة المصممة يجب التوجه نحو التنمية المرتكزة على تنوع الأنشطة الاقتصادية و هذا بالتشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لأنها تلعب دورا هاما و أساسيا في النهوض باقتصاديات الدول من خلال تنوع أنشطتها ، و هذا ما دفع بصناع السياسات الاقتصاديات و المؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول تعترف بدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البارز في عملية التنمية من خلال مساهمتها في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة ، و تخفيض حدة الفقر و الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي .و منه إعادة هيكلة اقتصادنا بتصميم سياسة مبنية على دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفتها تمثل قلب العملية التنموية و هي الآلية الكفيلة لتحقيق محركات الاقتصاد الوطني ، و أصبحت بذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عنوان التنمية و محركا لتنويع الاقتصاد و استحداث مناصب العمل .

و بذلك تعمل هذه الورقة على إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط.لذلك ، يتم تنظيم هذه الورقة كالآتي:في القسم الأول يتم معالجة العلاقة النظرية الموجودة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية .بعد ذلك يستعرض القسم الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،أما القسم الثالث فيسلط الضوء على الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الجزائري.

[1] من اجل انبعاث الاقتصاد الجزائري ، منتدى رؤساء المؤسسات ، جوان 2015 ، ص 5.
www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcear.pdf

**أولا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية :**

مما لا شك فيه أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم ملجأ صغار المتعاملين الاقتصاديين الذين أصبحوا لهم دوافع لا حصر لها للسعي إلى تحقيق أرباح من خلال ما يفكر به ،فكل من يريد تحويل فكرة إلى واقع عليه أولا اتخاذ قرار استراتيجي بحت يصب إلى خلق مؤسسة ما ، و تتحقق فعالية المؤسسة باندماجها و قبولها في الاقتصاد الوطني ، بما أنها جزء منه و تخلق قيمة فيه . و ما دفع إلى تشعب و توسع هذه المؤسسات في اقتصاد أي بلد هو تفاعل مجموعة كبيرة من الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في الاقتصاد و المؤثرين فيه بصفة مباشرة بهذه المؤسسات .ومن جهة أخرى اتجاه جديد لإنعاش الاقتصاد الوطني ، بافتراض أنها المؤسسات المساهمة في امتصاص البطالة بالرغم من أن عدد العمال الموظفين قليل جدا بمقارنته من عدد العمال الموظفين في المؤسسات الكبيرة ، إلا أن الاختلاف يظهر في النسبة الكلية له . في هذا الجانب أشار **البنك الدولي** للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بأنها " تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل [1]و يصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر ، و التي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة ، مابين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة "، ومن جهة أخرى قد وضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي : عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة .....الخ ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال ،فنجد **الولايات المتحدة الأمريكية** تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل و يمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ، و لا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار [2]، و بالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عامل، مثله مثل **القانون البريطاني** فانه لا يختلف عن قانون الولايات المتحدة الأمريكية فيعتمد على معيار عدد العمال فيعرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بأنها المؤسسة التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية [3]:

- حجم التداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني ؛
- حجم رأس مال المستثمر لايزيد عن 3.8 مليون جنيه إسترليني؛
- عدد العمال و الموظفين لا يزيد عن 250 موظف .

و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها فعالية كبيرة في اقتصاد الدول ، هذه المؤسسات التي يتراوح عدد العاملين بها بين 1 و 250 عامل و هذا كما نص عليه القانون الجزائري[4]، إذ تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من الخصائص و منها ، الإدارة و مركزية التسيير ، سهولة التأسيس ، الكفاءة و الفاعلية ، و تعد أحد العوامل لتشغيل رأس المال و الأمثل للطاقات و القدرات البشرية ، و في تطور المدن المتقدمة اقتصاديا و صناعيا حيث كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي العمل الاساسي للنمو مثل أوروبا ،أمريكا الشمالية و اليابان، و في كل هذه التجارب أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها على توفير ثلثي فرص العمل الجديدة سنويا و مساهمتها ب % 50 من الناتج المحلي الإجمالي و قد أسست اليابان مؤسسة تمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1953 و قامت نايوان تأسيس مجموعة عمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ عام

---

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2005، ص 54.

[2] عثمان لخلف ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، 1994ـــ1995 ، ص 06.

[3] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، المرجع نفسه ،ص 54.

[4] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 77 الموافق ل 2001/12/12 ، المادة 7/6/5/4، ص 07.

1954 ، على سبيل المثال في أمريكا يوجد 24 مليون مشروع صغير توفر 52 % من فرص العمل ، و في سنغافورة ، تدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع التجزئة بقيمة 56 بليون دولار و التي تمثل 7% من إجمالي الاقتصاد القومي .و في الصين تعتبر المشروعات الصغيرة المحرك الرئيسي للاقتصاد حيث أتاحت 198 مليون فرصة عمل تمثل 60% من إجمالي فرص .

**الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

يتلخص دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقتصاديا في ما يلي :

1/ **تخفيض تكلفة العمل** : و نعني بها إعادة إنتاج قوة العمل ، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها ( نقل ، مطعم ، تسلية...) و التي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج .

2/ **استخدام المواد المحلية** : نعني بها استغلال الأموال المحدودة العاطلة عن الاستغلال من مدخرات الأفراد و العائلات ، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كافية لإقامة مشروع من جهة و من جهة استغلال المواد الأولية المهملة و النفايات إذن تعتبر مادة أولية في عملية إنتاجها .

3/**تدعيم المشاركة الوطنية في القيمة المضافة** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر احد العناصر لاستغلال رؤوس أموال صغار الأفراد و بذلك تعتبر أداء لدعم المشاركة الوطنية في التنمية .

**4/ المشاركة في خلق الثروة من إجمال الناتج المحلي** : الناتج المحلي الإجمالي هو الإجمالي المستخدم عموما لقياس الثروة المنتجة، ولا سيما من جانب المؤسسات على الصعيد الوطني. و القيمة الإجمالية لإنتاج الثروة هي (قيمة السلع والخدمات التي تم إنشاؤها – قيمة السلع والخدمات التي استهلكت أو تحولت خلال عملية الإنتاج)، في بلد ما خلال سنة معينة من قبل الاقتصاديين المقيمين داخل الإقليم الوطني. و يتم صياغته على النحو التالي :[1]

**الناتج المحلي الإجمالي = استهلاك الأسر المعيشية + الاستهلاك الحكومي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزونات + (الصادرات – الواردات).**

لتلبية الطلب، فإن المؤسسة تخلق الثروة أو القيمة المضافة. و منه يمكن أيضا كتابة الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مجموع القيم المضافة الإجمالية لمختلف الجهات الفاعلة أو الصناعات، بالإضافة إلى الضرائب، ناقص إعانات المنتجات (التي لا تخصص للقطاعات والصناعات). النشاط).

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة الإجمالية لمختلف الجهات الفاعلة أو الصناعات + ضرائب الإنتاج – الإعانات على المنتجات.

4/ **توزيع الصناعة** : تنوع توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسبب سهولة ممارسة نشاطها في أي سوق باستخدام كميات قليلة من المواد الأولية على غرار المصانع الكبرى التي أصبحت تمثل ضغط هائل على المدن الكبرى ، و بالتالي أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز عن المؤسسات الكبرى بخدمتها للسوق المحلية باستخدام اليد العاملة المحلية و لها دور في تعبئة مدخرات العائلات .

5/ **القدرة على مقاومة الضربات الاقتصادية** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبرى ، و السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى صغر حجم نشاطها و رأسمالها، بالإضافة إلى اختيار

[1] Saussier, Stéphane, Le Lannier, Aude ,Master management des entreprises , Eyrolles, 2013 ,p21.

الاستثمار في القطاعات الديناميكية و بذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات الاقتصادية و المالية ، حيث أن هذه القطاعات تتلاءم مع فترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازم لإقامة الاستثمارات [1].

6/ **التجديد و الإبداع** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار و الابتكارات الجديدة ، و الأمر الذي يمكن ملاحظته بشكل عام هو ملكية هذه المؤسسات لأغلب براءات الاختراع في العالم ، و هذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح ، تضمن لهم استمرارية المشروع في النشاط و توليد إيرادات مالية أكبر .

إذ في دراسة قام بها معهد الأبحاث (GELLEME RESERCH ASSOCIAL) أثبتت أن 25 % من مجموع 320 ابتكار تم إحصاءه خلال الفترة 1973/1953 قامت به مؤسسات تشغل أقل من 100 عامل ، و في انجلترا أثبتت إحدى الدراسات بالابتكارات في القطاع الصناعي خلال الفترة 1983/1945 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الابتكار ارتفعت فنجد أن كانت نسبة 18.6% خلال الفترة 1949/1945 أصبحت 17.4% خلال الفترة 1964/1960 لترتفع إلى 32.1% في الفترة 1983/1980 ، و في 2000 أثبتت الدراسات أن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة تتراوح بين 30%و 60% من مجموع المؤسسات التي تنشط في الدول المنتمية لمنظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي OCDE.

**الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

يتمثل الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

1/ **التوزيع العادل للدخول و خدمة المجتمع** : تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سياسة التوزيع العادل للدخول المتاحة على الأفراد و هذا التقارب لأحجام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التي تعمل على توفير عدد من فرص العمل للأفراد ، من جهة تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم سلع و خدمات متناسبة مع القدرة المعيشية لمتوسط دخل الفرد مما يحسن معيشته و رفاهيته . [2]

2/ **خلق فرص عمل جديدة:** التقليل من نسبة البطالة ، إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات قدرة استيعاب كبيرة ، إذ توفر فرص عمل لكافة الفئات الباحثة عن العمل و بالتالي تعمق دور المبادرة الذاتية و التوظيف الذاتي .

**3/ إعادة تنظيم سوق العمل** :

- تجزئة الطبقة العاملة و إضعاف تنظيمهم : و هذا ما يؤدي إلى التقليل من الإضرابات داخل المؤسسات ، لتوزيع اليد العاملة على مجموعة من الوحدات الاقتصادية ؛
- زيادة الضغط على الحكومات : النمو الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضعها في موقع القوة أمام الحكومات ، فيما يخص القوانين المتعلقة بالأجور و التأمين على البطالة التي تقبل بتحديد الحد الأدنى للأجر عند مستويات منخفضة و ضمان قلة الاضطرابات الاجتماعية و المهنية .

[1] رضوان موجاري ، اثر التمويل على دعم و تنمية المؤسسات ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السابع ، الجزء 02 ، جوان 2017 ، ص 1220.

[2] رابح خوني ، سليمة هالم ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، جامعة بسكرة ، العدد 2016/01 ، ص 19.

**4/ تجنيد أكبر لعنصر العمل** : نظرا لطريقة التشغيل و تنظيم العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون راغبة في العمل اكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كما يكون العمال أكثر حماسا و مسؤولية على الناتج نظرا لقرب الإدارة منهم، و يظهر هذا في إنتاجية العمل و ضعف معدل التغيب و المحافظة على أداء الإنتاج و الاستقرار في العمل .

**5/ تثمين عنصر العمل** : أي إحداث مناصب عمل مهما كانت طبيعتها و حتى إن كانت ذات أجور زهيدة ، في هذا الإطار فإن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة أكثر في تحقيق إدماج الفرد في الحياة الاجتماعية نظرا لإحداث أكبر عدد من مناصب العمل .

**6/ محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي** : تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تحويل الطاقات المضرة بالمجتمع من صبية و أطفال مهمشين اجتماعيا و تحويلهم إلى طاقات يعتمدون في كسب قوتهم اليومي بدلا من أعمالهم المنحرفة و ارتكاب الجرائم .

**7/ رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على استغلال الصناعات الريفية و خاصة الصناعات التي يتم ممارستها في القرى و منه يساعد في رفع نسبة مشاركة الإناث و خاصة التي تتطلب عمالة النساء منها الطرز ، النسج .... ما يزيد دخلهم.

**8/ إعداد الصناعيين الوطنيين** : للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور أساسي لتكوين مجتمع الوطنيين القادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية ، بالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الكاملة و بذلك يعكس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني .

**9/ تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة ، و هذا بانتشار هذه الصناعات و المؤسسات في أرجاء الدولة و على مستوى المجتمع كله ، و هذا يؤثر على تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

**المحور الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**

نستعرض في هذا القسم اتجاهات و طبيعة الأنشطة التي تجذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترات متباينة حسب أهمية التحليل.

**1/ تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية:**

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا و هذا منذ الاستقلال حتى يومنا هذا ، حيث في كل فترة كانت تعرف بسماتها و كانت تؤثر في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى جاء القانون التوجيهي عام 2001 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كان له تأثير ايجابي ، و في الجدول التالي نبين نسبة التطور بين سنتي 2015-2016 :

**الجدول 01: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية 2015–2016**

| | طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | عدد المؤسسات 2015 | عدد المؤسسات 2016 | التطور | نسبة التطور % |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة | **أشخاص معنوي** | 537901 | 575900 | 38005 | 7.06 |
| | **أشخاص طبيعية** | 178994 | 211083 | 32083 | 17.92 |
| | **نشطات حرفية** | 217142 | 235242 | 18100 | 8.33 |
| | **مج1** | 934037 | 1022231 | 88194 | 9.44 |
| م ص م العمومية | **أشخاص معنوية** | 532 | 390 | 142- | - 26.69 |
| المجموع | 934569 | 1022621 | 88052 | -17.24 | |

المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30. ص 42.

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع نهاية 2016 إلى 1022621مؤسسة، وبمعدل قدر بنحو 9.44%.

إن التطور الملحوظ في إنشاء المؤسسات وخلق مشاتل لها واضح من خلال الانتقال من934037 مؤسسة عام 2015 إلى أكثر من 1022231مؤسسة ، علما أنه في عام 2016 يوجد 170 ألف نشاط في مجال الصناعة التقليدية.

كما يبدو هذا التطور على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء88194 مؤسسة جديدة في عام 2016 وهذا العدد لا يستهان به وهو دليل على تطور جيد يشهدها القطاع بفضل فعالية الأجهزة المختلفة التي أطلقتها الحكومة من أجل إنشاء المؤسسات ودعم الاستثمار.

**الشكل 01: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ناحية الطبيعة القانونية**

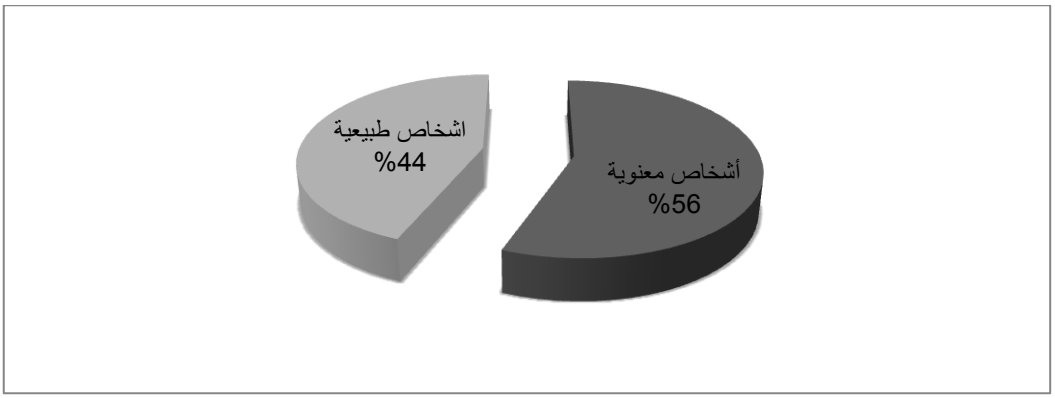


المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30. ص 42.

من الشكل أعلاه ، يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الطبيعة المعنوية تحتل المرتبة الأولى من مجموع المؤسسات بنسبة 56% و تليها مؤسسات صغيرة و متوسطة ذات اشخاص طبيعية بنسبة 44%.

**الشكل 02: نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنويا(2012-2016)**

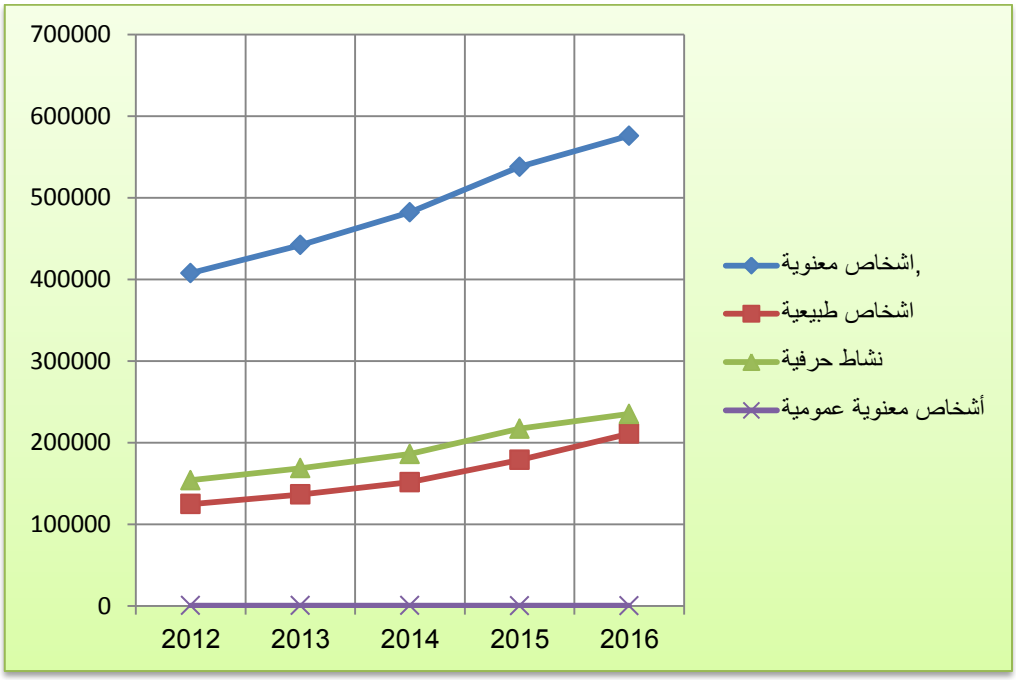


المرجع :من إعداد الباحثان بالاعتماد النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30، 28،24.

من الشكل نلاحظ وجود تطور ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا نتيجة لمجموعة من الاستراتيجيات و الإجراءات التي اتبعتها الجزائر منها ، الأمر رقم 03/01 الصادر في 20أوت 2001 ، و القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12، الذي يحدد المعالم الإستراتيجية للنصوص بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي ينص في المواد 12/12/14/18/20 على : [1]

- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التزام الهيئات و المؤسسات و الإدارات المعنية بتزويد جهاز الإعلام الاقتصادي ، بمختلف المعلومات المنظمة في خارطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي بحوزتها .
- تأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يتماشى مع التكنولوجيات المعلوماتية العصرية .
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني لتستجيب للمقاييس العالمية .
- إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وانطلاقا من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إصداره سنة 2001 اعتمدت الدولة، برامج تنموية عديدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على عدة مستويات هي التأهيل، التكوين، نظام المعلومات،

[1] فراجي بلحاج ، تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، 2010 ، ص 147.

القدرة على المنافسة والتمويل.بالإضافة إلى أن الجزائر قد أنشأت عدة صناديق و أجهزة و مؤسسات من شأنها ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أهمها :[1]

- إنشاء صندوق دعم تشغيل الشباب FAEJ (1989) .
- إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب ( 1990)
- إنشاء وكالة دعم و ترقية الاستثمار APSI (1993).
- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ADS ( 1994) .
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC (1994).
- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (1994).
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ ( 1996).
- إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2002.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 03 ماي 2005.

**2/ تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فئة الأجراء**

يبين الجدول التالي تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فئة الأجراء 2015 إلى 2016:

**الجدول02: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فئة الأجراء 2015 إلى 2016**

| نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| المؤسسات المصغرة (عدد الأجراء اقل من 10) | 865423 | 993170 |
| المؤسسات الصغيرة(عدد الأجراء يتراوح بين 10 و 49) | 26904 | 26281 |
| المؤسسات المتوسطة ( عدد الأجراء يتراوح بين 50و 250) | 4484 | 3170 |
| المجموع | 896811 | 1022621 |

المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30. ص 42.

من خلال الجدول أعلاه ، يتبين لنا أن المؤسسات المصغرة التي عدد أجراه لا يتعدى 10 عمال المرتبة الأولى و هذا دليل على نجاح البرامج لتمويل المشاريع من خلال خلق مؤسسات مصغرة و تليها المؤسسات الصغيرة و أخيرا المؤسسات المتوسطة ، إلا أنه نجد أن المؤسسات الصغيرة انخفض عددها من 26904سنة 2015 إلى 26281عام 2016 و المؤسسات المتوسطة من 4484 سنة 2015 إلى 3170 عام 2016 و هذا راجع على أنه لازال هناك قيود و عراقيل إدارية أدت إلى إفلاس مجموعة من هذه المؤسسات في مسارها . أي هناك برامج لتشجيع خلق مؤسسات جديدة إلا إن هناك في المقابل عراقيل في مشوار و مسار عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا –عدد 06–ص 271.

### 3/ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط

يمكن توضيح أهم مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 2016 في الجدول التالي :

**الجدول 03: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط 2016**

| مجموع فروع النشاط | عدد المؤسسات 2016 | النسبة % |
|---|---|---|
| الفلاحة و الصيد البحري | 6130 | 0.6 |
| المحروقات و الطاقة و المناجم | 2767 | 0.27 |
| البناء و الاشغال | 174848 | 17.1 |
| الصناعات التحويلية | 89597 | 8.76 |
| الخدمات | 513647 | 50.25 |
| الحرف | 235242 | 23.01 |
| المجموع | 1022621 | 100 |

المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نجد أن معظم المؤسسات تنشط في جميع المجالات و هي مجال الفلاحة و الصيد البحري و المحروقات و الطاقة و المناجم ، البناء و الأشغال، الصناعات التحويلية ، الخدمات ، الحرف ، و لم يقتصر نشاطها على مجال مع إهمال بقية القطاعات . إلا أنها تنشط بنسب متفاوتة حيث نجد أن نشاط الخدمات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 50.25% و يليها نشاط الحرف المرتبة الثانية بنسبة 23.01% و المرتبة الثالثة البناء و الأشغال بنسبة 17.1 % و المرتبة الرابعة الصناعات التحويلية بنسبة 8.76% و المرتبة الخامسة الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 0.6 % و المرتبة الأخيرة قطاع المحروقات بنسبة 0.27% و هذه النسب المتفاوتة نتيجة لما توفره الموارد المتاحة في مختلف المناطق و لا تستدعي إلى خبرات و لا مؤهلات . و هذا التفاوت يعكسه أكثر الشكل التالي :

**الشكل03: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط 2016**

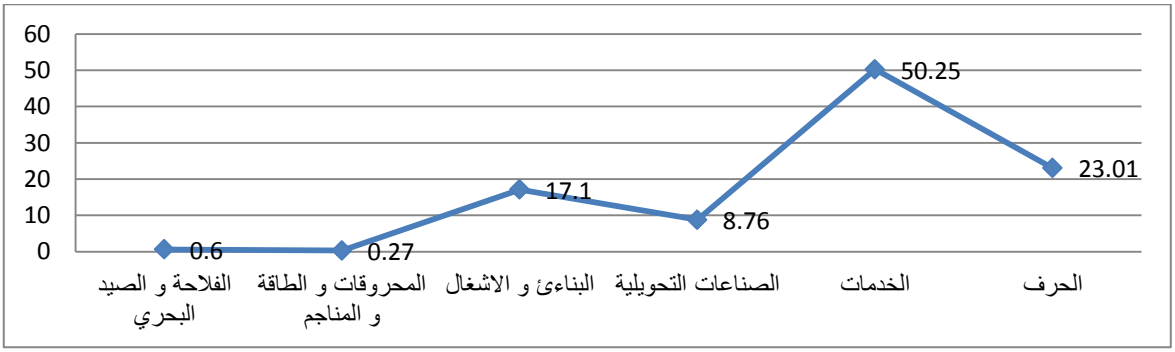


المرجع : من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 30. ص 42.

**المحور الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري**

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فعالية و تأثير كبير على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اقتصاد الجزائر و أهمها :

**1/ المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

- **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام**

يتضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل ، الذي هو أبرز عناصر الإنتاج و بالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية فكلما زاد التوظيف أدى إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع ، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة في الأسواق ، أما بالنسبة للجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في المشاريع الصغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجه بدورها إلى الاستثمار ، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد في رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها ، و هذا ما يمكن أن يبينه له لنا الجدول التالي :

**جدول 04: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2002-2010)**

**الوحدة :مليار دينار جزائري**

| السنة / القطاع | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 1679,1 | 1884,2 | 2146,75 | 2364,5 | 2740,06 | 3153,77 | 3551,33 | 4162,02 | 4681,68 |
| القطاع العام | 505 | 550,6 | 598,65 | 651,0 | 704,05 | 749,86 | 686,59 | 816,80 | 827,53 |
| المجموع | 2124,1 | 243,8 | 2745,4 | 3015,5 | 3444,11 | 3903.63 | 4237,92 | 4978,82 | 5509,21 |

المرجع : سناني عناني،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و أثرها على تنافسيتها ، دراسة تقييمية / مجلة الاستراتجية و التنمية، جامعة مستغانم ، 2012 ص 229، 230.

من خلال الجدول تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها مساهمة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر و بتزايد مستمر ، و برز هذا التزايد من 2124,1 مليار دينار سنة 2002 إلى 5509,21 سنة 2010.

**جدول 05: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2016–2017)**

| | 2016 | | | | | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **T1** | **T2** | **T3** | **T4** | **année** | T1 |
| الزراعة | 4,8 | 4,6 | 3,5 | -4,1 | **2,1** | 3,0 |
| المحروقات | 2,6 | 0,2 | 7,7 | 13,3 | **6,0** | 7,1 |
| الصناعة | 5,1 | 3,4 | 2,8 | 3,5 | **3,7** | 3,9 |
| البناء | 4,4 | 8,2 | 5,1 | 4,9 | **5,7** | 3,8 |
| الخدمات التجارية | 4,4 | 5,1 | 4,0 | 1,8 | **3,8** | 4,0 |
| الخدمات الغير تجارية | 2,6 | 3,6 | -3,8 | 3,7 | **1,5** | 2,3 |
| الناتج الداخلي الخام | **3,9** | **3,4** | **2,8** | **3,6** | **3,4** | 3,7 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | 4,0 | 4,3 | 1,7 | 1,2 | **2,8** | 2,8 |
| الناتج الداخلي الخام خارج الزراعة | 3,8 | 3,2 | 2,7 | 4,6 | 3,6 | 3,8 |

المرجع : الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna1t17.pdf

من الجدول نجد أن في الربع الأول من 2017 قد نما الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بنسبة 3.7٪ مقارنة مع الربع المماثل من عام 2016 (مقارنة مع نمو بنسبة 3.9٪ في الربع الأول من عام 2016 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015) هذا النمو الذي لا يزال "ملموسا"، وفقا لمكتب الإحصاءات الوطني، كان نتيجته الأساسية بانتعاش نشاط قطاع الهيدروكربونات الذي سجل نموا في القيمة المضافة بنسبة 7.1٪ في الربع الأول من عام 2017 مقابل 2، 6٪ في الربع نفسه من عام 2016.[1]

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد سجل معدل نمو قدره 3٪ في الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع 4.8٪ في الربع نفسه من عام 2016.

وأدى دمج نمو القطاع الزراعي مع نمو القطاعات الأخرى غير الهيدروكربونية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة 2.8٪ في الربع الأول من عام 2017 مقارنة بنسبة 4٪ في الربع الأول من عام 2016، وفقا للوكالة.

وفي القيم الحالية، شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017 زيادة "كبيرة" بنسبة 13.1٪ مقابل انخفاض بنسبة 0.4٪ للفترة نفسها من عام 2016.

ونتيجة لذلك، فإن الارتفاع في مستوى الأسعار العام هو 9.1٪، مقارنة بانخفاض 4.2٪ عن نفس الفترة من عام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط والغاز (إنتاج النفط والغاز والتكرير ...) سجل ارتفاعا حادا في الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2017، بارتفاع نسبته 2.5٪.

[1] http://www.mdipi.gov.dz/?Le-Produit-interieur-brut-PIB-de-l

وفيما يتعلق بإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، تم تأكيد الاتجاه التصاعدي للربع الرابع على التوالي.

وفي الواقع، ارتفع نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 3.6٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017.

أما بالنسبة لنشاط تكرير النفط الخام، فقد تحسن الإنتاج، مسجلا قفزة بلغت 2.3٪ في الربع الأول من عام 2017، بعد انخفاضات متتالية سجلت في الفصل الثالث من عام 2016( -6.1٪ ). وفي الربع الرابع من عام 2016 (-10.2٪).

ومع ذلك، فإن الأداء الضعيف قد تميز نشاط تسييل الغاز الطبيعي، مسجلا انخفاضا بنسبة 2.2٪ في الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع الربع نفسه من عام 2016.

ويتوقع قانون المالية لعام 2017 أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.9٪.

***مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة :**

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في ترقية القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني أي في خلق القيمة التي خلقت بواسطة نشاط الشركة و العاملين بمفردهم أي تلك القيم الجديدة التي أضافتها القوة البشرية إلى تكلفة عناصر الإنتاج ، نتيجة استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ."[1]

من خلال دراسة الإحصائيات المعلن عنها من طرف مختلف الهيئات المهتمة بنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، نستطيع القول بان مساهمة هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ، مساهمة ايجابية على العموم ، و خاصة تلك التي تنتمي إلى قطاع الخاص و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول 06: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة2007-2015**

**الوحدة : مليار دينار جزائري**

| السنة القطاع | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع العام | 420.76 | 458.9 | 432.05 | 340.56 | 528.51 | 793.38 | 893.24 | 1187.93 | 1313.36 |
| القطاع الخاص | 2986.07 | 3363.06 | 9354.5 | 440.76 | 4895.64 | 5813.02 | 6741.19 | 7338.65 | 7924.51 |
| السنة القطاع | 3406.93 | 3821.96 | 4386.55 | 4791.32 | 5424.15 | 6606.00 | 7634 | 8527 | 9237.87 |

المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

من خلال الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة في تزايد و ارتفاع من سنة إلى أخرى حيث سجلت مساهمة القطاع العام سنة 2015 أعلى مستوى له حيث سجل مساهمة تقدر ب 1313.36 مليار دينار جزائري و 7924.51 مليار دينار جزائري للقطاع الخاص ، بعدما كانت تقدر هذه الاخير ب**5137.46** مليار دينار جزائري للقطاع الخاص و **923.34** مليار دينار جزائري للقطاع العام عام 2007 . الا انه نلاحظ تفاوت في نسبة مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام

[1] قاسم نايف ، عنوان المحياوي، ضريبة التنمية المضافة ، المفاهيم لقياس التطبيق ، دار الثقافة، عمان ، 2008، ص 13.

حيث نجد أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2015 سجلت نسبة 85.78 على غرار مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع العام التي سجلت نسبة 14.22 ، و هذا نلاحظه في بقية السنوات و الشكل الموالي يبرز ذلك التفاوت :

**الشكل 04 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة دراسة مقاربة بن القطاع العام و الخاص**

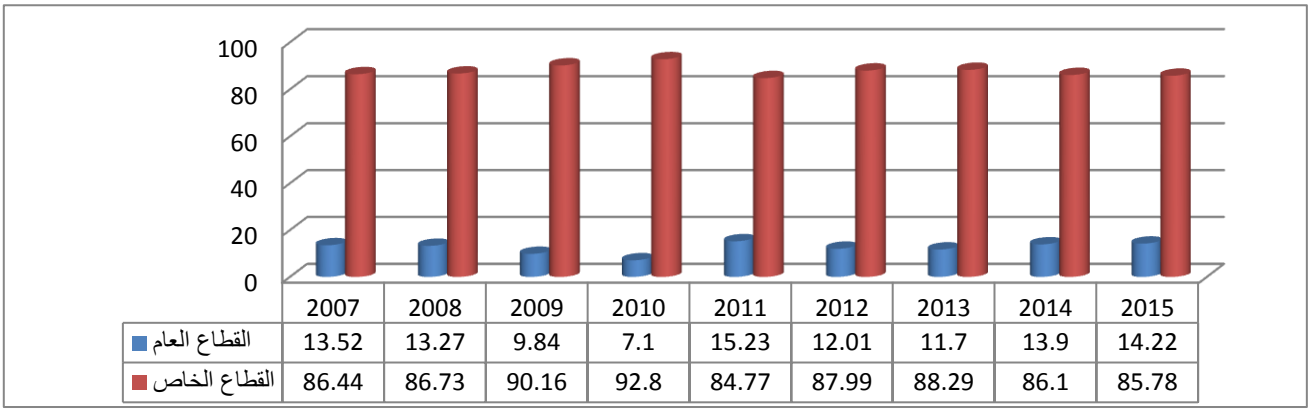


| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع العام | 13.52 | 13.27 | 9.84 | 7.1 | 15.23 | 12.01 | 11.7 | 13.9 | 14.22 |
| القطاع الخاص | 86.44 | 86.73 | 90.16 | 92.8 | 84.77 | 87.99 | 88.29 | 86.1 | 85.78 |

المرجع : النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يوضح الشكل تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2007-2015 ، اذ القطاع الخاص في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى على عكس القطاع العام الذي تبقى نسبته منخفضة بالمقارنة مع القطاع الخاص.

**2/ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية :**

أن أهم المؤشرات التي تبين أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مدى مساهمتها في التجارة الخارجية و بالأخص الصادرات، و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تخفيف في ميزان المدفوعات، إلا أن في الآونة الأخيرة أصبح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضعيفة و حتى أنها تراجعت مساهمتها و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول07 : تطور الميزان التجاري للجزائر (2016/2015)**

| | 2015 | 2016 | التطور |
|---|---|---|---|
| الاستيراد | 27445 | 23509 | -14.34 |
| التصدير | 18928 | 12678 | -33.02 |
| الميزان التجاري | -8517 | -10831 | |

المرجع : النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

من الجدول أعلاه نجد مقارنة بين ما سجله الميزان التجاري في سنة 2015 و 2016 نجد:

- ✓ انخفاض الواردات من 27445 مليار دولار أمريكي عام 2015 إلى 23509 مليار دولار أمريكي عام 2016 و هذا ما سجل عجز بنسبة 14.34- %

- ✓ انخفاض الصادرات من 18928مليار دولار أمريكي عام 2015 إلى 12678مليار دولار أمريكي عام 2016 و هذا ما سجل عجز بنسبة 33.02- %

النتائج الإجمالية التي تم الحصول عليها من حيث التجارة الخارجية للجزائر قد سجل عجزا في سنة 2016 قدر ب 10831- مليار دولار أمريكي مقابل عجز في الميزان التجاري سنة 2015 قدر ب 8517- مليار دولار أمريكي و هذا نتيجته انخفاض الواردات و الصادرات .

**الجدول08 : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2010-2016**

**مليون دولار**

| الصادرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1619 | 2149 | 2187 | 2014 | 2810 | 2063 | 818 |
| نسبة التغير | / | 24.6 | 1.73 | -8.58 | 28.3 | -36.20 | -29.5 |
| المساهمة في الصادرات الكلية | 2.86 | 2.93 | 2.96 | 3.91 | 4.46 | 5.46 | 6.45 |

المرجع :خير الدين كواش ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017/2016 ، ص 39.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا رغم التطور الايجابي للقطاع الخاص و الذي يعد احد أهم مصدر للقيمة المضافة ، و هذه المساهمة الضعيفة نتيجة لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المنافسة في الأسواق الخارجية .

**3/ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل :**

اتجهت الدول نحو الاهتمام بشكل كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة لما توفره من خلق مناصب عمل ، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة و ما يترتب عليه من امتصاص للبطالة و في أحيان كثيرة تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال من خلال خلق استثمارات و مشاريع جديدة خاصة و ناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير و التنظيم واسعا في الدول ، و مع ازدياد معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من البطالة [1].

و توصلت العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستوعب ما بين 60 % إلى 80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل و الوظائف التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب المهرات و

[1] روفية بقور ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري ، دراسة حالة شركة المجد للانجازات الكبرى " اولاد جلال " ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم سياسية ، بسكرة ، 2016/2015، ص 41.

توفر مناصب العمل لكل الشباب مهما كانت ليهم مؤهلات علمية أقل ، و هذا ما تستوعب عدد أكبر من الأجراء و هذا ما يوضحها لنا الجدول التالي :

**الجدول07 : اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2016/2008**

| السنة القطاع | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 1233073 | 1363444 | 1577030 | 1676111 | 1800742 | 1869363 | 2035219 | 2192068 | 2452216 |
| القطاع العام | 52786 | 61635 | 48656 | 48086 | 47375 | 46132 | 47085 | 46165 | 35698 |
| الصناعات التقليدية | 254350 | 341885 | / | / | / | / | / | / | / |
| المجموع | 1540204 | 1756964 | 125686 | 1724197 | 1848117 | 1915495 | 2082304 | 2238233 | 2487914 |

**المرجع** : النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة واضحة في نسبة تشغيل الأيدي العاملة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة الى أخرى بحيث نجد ارتفاع محسوس في عدد العمال من 1540204 عامل سنة 2008 إلى 2487914 عامل سنة 2016 . و بنسب متفاوتة بين القطاع العام و القطاع الخاص .

**الجدول08 : تطور اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2016/2015**

| | 2015 | | 2016 | | التطور |
|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | |
| مؤسسات خاصة | | | | | |
| الاجراء | 1295257 | 57.87 | 1438579 | 57.82 | 11.07 |
| العمال | 896811 | 40.07 | 1013637 | 40.74 | 13.03 |
| مجموع | 2192068 | 97.94 | 2452216 | 98.57 | 11.87 |
| المؤسسات العمومية | 46165 | 2.06 | 35698 | 1.43 | -22.67 |
| المجموع | 2238233 | 100 | 2487914 | 100 | 11.16 |

**المرجع** : النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من الجدول السابق نجد أن القوم العاملة الإجمالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدر عام 2016 ب 2487914 عامل ، منها35698 عامل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية و تقدر ب 1.43% على عكس مساهمة المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تقدر بنسبة 98.57% من القوة العامل الإجمالية ، أما الزيادة في عدد القوم العاملة بين عان 2015 و عام 2016 زيادة طفيفة تقدر ب 11.16% و هذا نتيجة ما عكسته الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار البترول .

**الخاتمة :**

خلاصة للدراسة و المؤشرات الإحصائية التي عرضناها في بحثنا نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا محوريا في تنمية الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و هذا من خلال النتائج المحققة و التي يمكن استخلاصها في النقاط التالية :

- ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية منها الناتج الداخلي الخام حيث كانت مساهمتها تقدر ب 3.6 % في عام2017 بالرغم من الأوضاع الاقتصادية التي آل إليها الاقتصاد الوطني مؤخرا و أيضا من خلال مساهمتها في القيمة المضافة .
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في خلق مناصب عمل و تقليص البطالة من خلال مرونة التوظيف التي تتبعها في عملية التوظيف و خاصة توظيف مختلف الفئات دون اشتراط المؤهلات العلمية .
- و قد ثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها في الاقتصاد و ما يثبت ذلك هو ما قامت الدولة بادراك أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال العديد من الآليات التمويلية من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( FGAR) ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، و إصدار مجموعة من القوانين و المراسيم و إنشاء مجموعة من الركائز ، و توفير البيئة الملائمة لتطويرها و إعادة تأهيلها .

**التوصيات :**

- تشجيع المؤسسات الصغيرة و و المتوسطة التوجه نحو الاستثمار في التجارة الالكترونية و التي تعتبر التجارة الأكثر نموا نظرا أن المستهلك أصبح يصرف قرابة مليوني دولار كل دقيقة في عمليات الشراء الالكتروني .
- إعفاء المواد الولية من الرسوم الجمركية و التخفيف في الرسوم و أعباء الأرباح بهدف توسيع نشاطها و تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية .
- ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب من اجل ضمان بقائها في السوق .
- على الدولة أن تقدم الدعم في جميع المجالات بما في ذلك القانونية ، التنظيمية ،التمويل ، التكوين ، التدريب ، الدعم الفني ، الإداري و التسويق في الأسواق المحلية و الأسواق الدولية .

**المراجع :**


1.من اجل انبعاث الاقتصاد الجزائري ، منتدى رؤساء المؤسسات ، جوان 2015 .
www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcear.pdf

2.فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2005.

3.عثمان لخلف ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، 1994ـــ1995 .

4.القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 77 الموافق ل 2001/12/12 ، المادة 7/6/5/4، ص 07.

5.Saussier, Stéphane, Le Lannier, Aude ,Master management des entreprises , Eyrolles, 2013 ,p21.

6.رضوان موجاري ، اثر التمويل على دعم و تنمية المؤسسات ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السابع ، الجزء 02 ، جوان 2017 .

7.رابح خوني ، سليمة هالم ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، جامعة بسكرة ، العدد 2016/01.

8.فراجي بلحاج ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، 2010.

9.أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –عدد 06.

10.الديوان الوطني للإحصائيات
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna1t17.pdf

11.وزارة الصناعة و المناجم
http://www.mdipi.gov.dz/?Le-Produit-interieur-brut-PIB-de-l

12.قاسم نايف ، عنوان المحياوي، ضريبة التنمية المضافة ، المفاهيم لقياس التطبيق ، دار الثقافة، عمان ، 2008.

13.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة17 .

14.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة23 .

15.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة27 .

16.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة28 .

17.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة29 .

18.النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة30 .

19.روفية بقور ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري ، دراسة حالة شركة المجد للانجازات الكبرى " اولاد جلال " ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم سياسية ، بسكرة ، 2016/2015.

20.سناني عناني،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و أثرها على تنافسيتها ، دراسة تقييمية / مجلة الاستراتجية و التنمية، جامعة مستغانم ، 2012 .

21.خير الدين كواش ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017/2016 .